المحاضرة الأولى :السياسات التجارية

مفهوم السياسات التجارية : سبق وان تعرفنا الى أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركانتليين) وتأكيدهم على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي ، لأنهم كانوا يعتقدون بان التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على إرباح ، فان ذلك يكون على حساب الطرف الآخر ، غير إن المفكرين الفزيوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتتاجرين ،ومن الجدير بالذكر إن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة ، غير إن الواقع هو الأسواق عموما تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة ، وبناءاً عليه فان عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية :

1. العلاقات النقدية الدولية : فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية .
2. رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحية ....الخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياستها التجارية .
3. القيود المفروضة على التجارة ، والتي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعا في عالم اليوم .

وتعرف السياسات الجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة)

كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى).

ومن الملاحظ **ان** بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفة الجمركية او سياسة المنع) .

أنواع السياسات التجارية : تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

اولا: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) اي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) اي خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع .

ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية ، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي ، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل الى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج الى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

أولا : سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون (1) بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة (2) إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها" حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة ".

ابرز الدواعي الى هذه السياسة :

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي .
- دعوة (كينز Kynz) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية .

حجج انصار حرية التجارة : تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على :

- زيادة الدخل القومي العالمي .
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

حجج انصار الحماية التجارية

- **تقليل البطالة** : تعمل أدوات الحماية (التعريفة أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .
- **تنويع الإنتاج** : تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .
- **حماية الدولة من الداخل** : مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .
- **الحصول على الإيرادات :** وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .
- **حماية الصناعات الناشئة** : اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستورة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي(الكسندر هاملتون) عام 1791 ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

اسباب حماية الصناعات الناشئة

- **الحماية من العمل الرخيص** : قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار ، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص .
- **دعم وحماية الاقتصاد الوطني** : وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية .
- **تحسين معدلات التبادل التجاري** : يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات ، وعليه فان فرض التعريفة مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها ، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى .

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية

لكي تكون هذه الساسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي :

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمايوية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى

البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الاتية :

1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .
2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار ، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك .
3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .
4- قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج .

أدوات السياسات التجارية : تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسين هما :

- **اولاً - الادوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل :**
  * التعرفة الكمركية
  * اعانات التصدير
- **ثانياً - الادوات المباشرة (الكمية) :**
  * الحصة الاستيرادية
  * القيود غير التعريفية

الأول - الرسوم او التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع منها هي :

- **الرسوم أو التعريفة النوعية** (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة مثال ،(10$)على كل طن سمنت مستورد او(400$)على كل سيارة مستوردة ، او (5$) على كل طن من الحنطة المستوردة .
- **الرسوم او التعريفة القيمية** (Account Tariffs) وهي نسبة مؤوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة ، مثل (5%) على السيارات و (25%) على الثلاجات و (150%) على السجائر المستوردة .
- **الرسوم او التعرفة المركبة** (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين ، مثلا (400$) على كل سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل . ومن الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطا متناسقا من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوربية الرسوم القيمية بشكل أساسي .

انواع التعرفة الكمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك

1.- **التعرفة المانعة** Prohibitive Tariff : وهي التعريفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.

2. **التعريفة غير المانعة** Non Prohibitive Tariff وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا إنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية ، كما في الرسم البياني أدناه .

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية كما في الرسم أدناه .

أنواع إعانات التصدير

1- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

2 – الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ثانياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول - الحصة الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة (Quota) .

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

1) **الترتيبات الحكومية :** مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ...الخ .
2) **مشتريات الحكومة :** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضفاء سمة تميزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .
3) **تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية :** مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ، اذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 $ للعلبة الواحدة .

4) **الحصة التصديرية الطوعية :** مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما .

المحاضرةالثانية :ميزان المدفوعات

تولي الدوَل اهتماما خاصا بتدفق تجارتها و ديونها الخارجية، كما تهتم به وسائل الإعلام المختلفة و تنشر أخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة و معرفة ما إذا كانت تعاني من عجز تجاري أو إذا كانت بحاجة إلى تعديل لميزان مدفوعاتها مع عدد من الدولة الأخرى التي لها علاقات تجارية معها. و تستعين الدول و المنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم و الأدوات و التقنيات المالية و الاقتصادية من ضمنها:

- **ميزان المدفوعات**

مفهوم ميزان المدفوعات:

هو "بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة و الخارجة إلى و من بلد ما، خلال فترة معينة عادة سنة".فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية و الاقتصادية بينها و بين سائر دول العالم، و كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس.

إذا حقق ميزان المدفوعات فائضا لدولة معينة فنقول عنه أنه يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الأخرى. و في هذه الحالة يكون للدولة الأخرى عجزا في ميزان مدفوعاتها.

و يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد و السياسة في البلد حيث يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة و المعاملات الدولية. فميزان المدفوعات انعكاس لـ:

- ✓ قيم البضائع المصدرة و المستوردة،
- ✓ إيرادات الشركات الوطنية و شركات النقل والشحن الأجنبية،
- ✓ إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة)،
- ✓ الأرباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية،
- ✓ كافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من أفراد أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

2-آليات التسجيل في الحساب: يجب الإشارة هنا أنه، إذا أدى التعامل إلى:

كسب عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا دائنا و يسجل كبند موجب(+) في الطرف الدائن للحساب. أما إذا اشتمل التعامل على إنفاق عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا مدينا و يسجل في الطرف المدين كبند سالب(-).و عليه، ينقسم الحساب إلى جانبين أحدهما دائن و الأخر مدين:

*الجانب الدائن فيحتوي على المعاملات التي ينتج عندها مدفوعات للبلد المعني من الدول الأخر (الصادرات).

*أما الجانب المدين يحتوي على المعاملات التي تنتج عندها مدفوعات من البلد المعني إلى البلدان الأخرى (الواردات).

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

الحساب الجاري (المعاملات الجارية): يتكون من جزأين هما:

أ- **الميزان التجاري**: و يشمل **التجارة المنظورة** أي صادرات و واردات البلد من السلع.

ب- **ميزان التجارة غير المنظورة**: و يتكون من صادرات وواردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل والشحن و خدمات التأمين والسياحة الخارجية.

حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية):

ا-المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل : وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها . تسجل القروض الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الآتية من الخارج وكذلك أقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في الجانب الدائن . ويحدث العكس في حالة القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وكذلك سداد أقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

ب- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل :

وهي التي تقل مدتها عن السنة على أن تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

ج- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول الثابتة

إن التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تأخذ عدة أشكال:

رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية و ما تحتفظ به البنوك كأرصدة؛

رصد العملات الأجنبية و الودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها؛

الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثال ذلك أذونات الخزانة الأجنبية و الأوراق التجارية التي بحوزة الدولة و هي التزامات على الحكومات و الشركات الأجنبية و المواطنين الأجانب.

الودائع التي تحتفظ بها السلطات و البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

II- أهمية ميزان المدفوعات:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي؛
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد؛
- تعتبر بيانات المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛
- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف؛
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

المكونات والشكل العام لميزان المدفوعات

I.1. حساب العمليات الجارية:

I.1.1الميزان التجاري: وينقسم بدوره إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

أ. **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا **ميزان التجارة المنظورة**، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا **ميزان التجارة غير المنظورة**، وتظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

I.1.2 حساب التحويلات الأحادية: يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذا الحساب (تخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دوال العالم دون أي مقابل).

ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة، فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات النقدية منها والعينية، والعامة تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهدايا على أنواعها.

I.2 حساب رأس المال:

ويضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصوصهم تجاه غير المقيمين، حيث أنه (يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد).

I.2.1 حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم غير المقيمين، والتي يزيد عمرها عن عام، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، استثمارات المحفظة المالية، الاستثمارات المباشرة، القروض التجارية عند التصدير وعند الاستيراد وكذا القروض الأخرى.

I.2.2 حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم اتجاه غير المقيمين والتي لا يزيد عمرها عن عام.

ويتمثل في التغيرات الطارئة على الالتزامات (الخصوم مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في بنوك محلية، أذونات الخزانة، قروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية، وكذا التغيرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولية، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي.

I.2.3 حساب الذهب والصرف الأجنبي: ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب للأغراض النقدية، وكذا رصيد الحملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.

I.3. حساب السهو والخطأ:

إن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتد تختلف وتتعد، ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدنية، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا، كما يعرف هذا الميزان أيضا بحساب التعديلات.

المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

1. علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X: الصادرات من السلع؛

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \quad \text{.....(2)}$$

حيث:

C + I: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \quad \text{.....(3)}$$

حيث:

Y – EL: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X – M: يمثل رصيد الميزان التجاري

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y - EL > 0$) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

2. معدل التغطية (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \quad \text{.....(4)}$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

3. معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \quad \text{.....(5)}$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4. معدل القدرة على التصدير(TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \text{.....(6)}$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5. معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours.....(7)}$$

التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

I. توازن ميزان المدفوعات:

1.I. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من السعير أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب تساوي أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب الدائن والمدين.

2.I التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بيم نوعين من العمليات:

النوع الأول: ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (... وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بفرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط).

النوع الثاني: ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة (... وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

أسباب الاختلال: تمر الدول بظروف معينة من شأنها إحداث الاختلال في موازين مدفوعاتها، سواء في صورة عجز أو فائض، وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها ومن بينها:

- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، ومعالجتها عن طريق التدخل الحكومي والسياسات المالية والنقدية كالتضخم والانكماش وانتقالها من دولة إلى أخرى.

- إقدام الدول السائرة في طريق النمو على استيراد الآلات والتجهيزات وغيرها من السلع والخدمات المختلفة حيث تقوم بتمويلها بقروض طويلة الجل معقودة مسبقا.
- أسعار الصرف الأجنبية، حيث أنها تربط بين مختلف مستويات الائتمان في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف مرتفعا بالمقارنة مع الأثمان السائدة، فإننا سنقع في عجز في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا كان سعر الصرف منخفضا بالمقارنة مع الأثمان السائدة فإننا سنقع في حالة فائض.

التغيير في ظرف العرض والطلب، فاكتشاف مادة أولية جديدة مثلا، يؤدي إلى زيادة الطلب عليها بالمقارنة مع المادة التي تستعمل سابقا. كما حدث عند اكتشاف البترول عند الدول العربي

المحاضرة الثالثة: أسعار صرف العملات

سعر الصرف: يتمثل سعر الصرف في **القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى**.

سوق الصرف : هوالسوق الذي تباع فيه العملات و تشترى. ويتكون من مجموعة من البنوك و الوسطاء والهيئات الأخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة أو المضاربة أو المتاجرة في العملات الأجنبية (بنوك، مكاتب صرافة، أفراد مصرح لهم...) ومن أشهر الأسواق العالمية للصرف الأجنبي أسواق نيويورك، لندن، طوكيو و فرانكفورت..الخ).

4. **تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية:** يتمثل سعر الصرف في **القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى، و يتحدد وفقا لقوانين العرض و الطلب**، غير أنه من وجهة النظر التاريخية مر بعدة تطورات هي:

ا) سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب: قبل الحرب العالمية الأولى، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به، **أي أن مبادلة الذهب بأي عملة كانت تتم بسعر ثابت هو السعر الأساسي، مع تأثر السعر السوقي قليلا بالعرض والطلب.** و قد **تتأثر قيمة العملة سلبا** إذا زادت واردات البلد المعني عن صادراته إذا لم تغط الصادرات كمية الذهب المدفوعة مقابل الواردات.

ب) نظام قاعدة تبادل الذهب:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، و انهيار البورصات سنة 1925 و تدني الثقة، انهار نظام قاعدة الذهب، و استمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك و بسعر ثابت(35 دولار لأونصة الذهب الواحدة)، و بموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار، مع إمكانية تغييرها بمرونة 2.5% ارتفاعا أو انخفاضا.

ج) تعويم أسعار العملات:

في العام 1971 أعلنت الولايات المتحدة، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء، أنها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول و ليس للبنوك التجارية و المؤسسات المالية.

و أعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار، و أصبحت بالتالي أسعار جميع العملات، بما فيها الدولار، **معومة أمام الذهب**، و أصبح سعر كل عملة يتحدد صعودا و هبوطا على أساس العرض والطلب في السوق.

طرق تحديد أسعار العملات

1- **نظرية تعادل القوى شرائية**

- تقوم هذه النظرية على فكرة أن قيمة العملة تتحدد أولاَ داخل بلدها، وفقا لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي.
- فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها.
- و كلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج.

قد تفيد هذه النظرية على **المدى القصير** وفي حالة **السلع التي يمكننا نقلها** من بلد إلى آخر في إطار التبادل التجاري الحر،

بينما **لا يمكننا تطبقها** على الكثير من السلع و الخدمات التي **يتعذر نقلها** (الأراضي، الشقق، الخدمات الصحية والتعليمية، و التأمين..الخ)، بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير و لا الاستيراد.

2- **مؤشر فيشر *(Fisher)* العالمي**

قدم ***(Fisher)*** نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات. و بموجب هذه النظرية فإن أسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في أسعار الفوائد، بمعنى أن **العملة التي تكون عوائدها أعلى تكون قيمتها تبعا لذلك أعلى.**

و عليه فإن **أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد** فتزيد مع زيادة سعر الفائدة و تقل مع تراجع سعر الفائدة.

تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الأساس حيث:

- ✓ **يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم و السيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة،**
- ✓ **يهدف البنك المركزي إلى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعده على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها.**

3- **نظرية الأرصدة**

يتحدد سعر الصرف بناءا على هذه النظرية **وفقا لوضع ميزان المدفوعات.**

- فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع.
- أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك.

مخاطر تقلب أسعار الصرف

إن لارتفاع و انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية تأثيرا على أسعار العملة المحلية و أسعار الأسهم و السندات و غيرها من الاستثمارات.

فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم و السندات في السوق،(المستثمر العادي يبحث على العائد الأعلى و الأقل مخاطرة).

ففي هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الأسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في أحد البنوك التي تعطي سعر فائدة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من استثماره في الأسهم و السندات.

المحاضرة الرابعة: الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا،نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل،بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية - ناهيك عن الدول المتقدمة- للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها. ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر ، في مقدمتها ارتفاع حدة البطالة ، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتصاص القدر الأكبر منها ،تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ثانيا : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما عرفه كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وحسب تعريف الأونكتاد ، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة،غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الإرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:

ا.الاستثمار الخاص: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

ب.الاستثمار الثنائي: حيث ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي ، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

ج.الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

3. **أثار للاستثمار الأجنبي:**

يمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية داخلية وخارجية كما يلي:

أ. الآثار الإيجابية على الصعيد الداخلي:

ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.
- السرعة في تراكم رأس المال.
- نقل المعرفة العلمية.
- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.
- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة.
- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.
- زيادة في الإنفاق على البحوث والتنمية.

ب. الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تخفيض الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير.
- تخفيض التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالمية .
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة ، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.
- المساهمة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة.
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية.

- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ثانيا : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد:

1. **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

وذلك بدراسة عدّة مؤشرات:

أ. **حجم السوق**

ب. **بنية النقل**

ج. **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية**

د. **التزويد بخدمات الكهرباء والغاز**

2. **مؤشرات أخرى:** نسبة النمو حسب القطاعات معدل البطالة انخفاض حجم المديونية

المحاضرة الخامسة : السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

1-مفهوم السياسة المالية.

*مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كذلك هي تلك الدراسة التحليلية للأدوات,والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة,وهي تتضمن كل الإنفاق العام,والإيرادات العامة,وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق,ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة. وبصفة عامة السياسة المالية تعني استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تتضمن استخدام الموارد المتاحة للدولة لتحصيل الضرائب,وذلك من اجل الإنفاق والاقتراض من أجل تحقيق الأهداف العامة,والتي يمكن أن تؤديها على مستويات مختلفة من مستويات الحكومة وعلى مختلف المؤسسات المالية.

2-أنواع السياسات المالية المعتمدة.

قد تلجا معظم الدول في غالب الاحيان الى اتخاذ نوعين من السياسات المالية لمعالجة الاوضاع الاقتصادية الداخلية وذلك في حالات التوسع او حالات الانكماش ولهذا يوجد سياسات مالية توسعية وسياسات مالية انكماشية وهي موضحة كالتالي:

ا.السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض(السياسة المالية التوسعية).

حيث يتم وضع هذه السياسات المالية لكي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة,كالزيادة في الانتاج,والعمالة والدخل....الخ, وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية غير مستقرة كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع حدوث مشاكل اقتصادية وبالتالي حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي فبإمكانها أن تتبع السياسات المالية التالية :

-التوسع في الإنفاق العام: فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة,كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل او الاطفال....الخ. وتكون الاعانات الحكومية اما على شكل نقدي,او على شكل عيني,او على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددها الدولة كالحصول على الحاجيات اليومية من مأكل وملبس,وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الافراد على الانفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من حجم العمالة.

-التسريع في سداد جزء من القروض العامة: وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع الى الامام,فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني احلال النقود محل الاوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي, وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية فان سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الافراد الحاملين لهذه السندات الحكومية ولا اثر على صافي مجموع هذه الاصول.

-تخفيض الايرادات الضريبية: وذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع وهنا يشير علماء السياسة المالية العامة الى ضرورة اتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب,ويقولون ان تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي, وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي,لكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية الى هذه النتيجة خاصة اذا ادى التخفيض الى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدتهم النقدية.

ب.السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(السياسة المالية الانكماشية).

يوجد اكثر من اسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات ومنها:

- ✓ زيادة الايرادات الضريبية: وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة في حالات التضخم الاقتصادي,وقد لا يكون اثر لهده السياسة إلا اذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك,وهنا نقع في المحظور لان المتأثر من ذلك سيكون اصحاب الدخول المحدودة وليس اصحاب الدخول المرتفعة.
- ✓ التوسع في اصدار القروض العامة: والافضل ان يكون الاقتراض اختياري من قبل الافراد, وبإمكان الدولة ايضا ان تتبع اسلوب الاقتراض الاجباري.
- ✓ الحد من الائتمان المصرفي: وذلك للتاثير على كمية النقود المعروضة,وسعر الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار,ويكون ذلك من خلال بيع الاوراق المالية في السوق المفتوحة او رفع نسبة الاحتياطي,وسعر اعادة الخصم وما الى ذلك من اجراءات الرقابة الكيفية.

3-آلية عمل السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية واثارها.

تعد تقلبات اسعار الموارد الطبيعية وخاصة الموارد النفطية في الدول التي تعتمد بالدرجة الاولى على هذه المداخيل من بين الاسباب الاولى التي تؤدي الى تقلبات في حجم الانفاق العام وهذا ما يؤدي بصانعي السياسات العامة الى تغيير نهج السياسات المالية المتبعة وهذا ما يسمى بالسياسات المالية لمواجهة التقلبات الدورية (Procyclical fiscal policy).

حيث هذه الاخيرة تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود حيث يمكن لهذه السياسات ان تلحق اضرارا متمثلة في عدم استقرار الاقتصاد الكلي ,انخفاض حجم الاستثمار سواء في راسمال الحقيقي او راسمال البشري او كلاهما معا,كذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما ان هذه السياسات تلحق اضرار جسيمة بطبقة الفقراء.في هذه الحالة إذا لم يتم تعويض الكامل بسياسات مالية توسعية في الأوقات الرفاه او الأوقات الركود او الازمات، فإنها قد تنتج أيضا وجود تحيز عجز كبير وتؤدي إلى عدم الاستدامة الديون. ومن بين الاسباب الكامنة التي وراء انتهاج سياسة مالية دورية او مسايرة للتقلبات الدورية يمكن توضيحها في سببين رئيسيين هما:

- ✓ ضعف الاسواق المالية:حيث في هذه الحالة اذا كانت الاسواق المالية او اسواق الائتمان غير قادرة على التماشي مع متطلبات الدولة في حالة الركود, يجبر الحكومات على خفض الانفاق في الاوقات العصيبة او الحالات الحرجة كانخفاض اسعار الموارد الطبيعية مثلا النفط ففي هذه الحالة تنتهج الحكومات سياسة انكماشية.
- ✓ طبيعة الانظمة السياسية:حيث زيادة الايرادت الحكومية سواء من ايرادات ضريبية او ايرادات الموارد الطبيعية اثناء فترات الازدهار,هذا الاخير يرفع من حجم الضغوطات السياسية للمزيد من حجم الانفاق والتوزيع العادل للثروات الطبيعة وفي هذه الحالة تلجا الدولة الى سياسة مالية توسعية.

1-أثار السياسات المالية الدورية.

ا.الفساد والسياسات المالية.

يلاحظ بأن السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان حيث الفساد السياسي على نطاق واسع والحكومة مسؤولة أمام الناخبين.لأن الناخبين يعتقدون ان الحكومة سوف تقوم باختلاس ايرادات الموارد، وبالتالي فإنها مطالبة بزيادة الإنفاق الحكومي .حيث اكدت بعض الدراسات على أن الفساد يؤدي إلى انخفاض مستويات تحصيل الضرائب، وبالتالي انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي .وبصفة عامة هناك علاقة طردية ما بين نوعية السلطة السياسية نوعية السياسة المالية المنتهجة, ببساطة زيادة الإيرادات الضريبية المتاحة تكون دعم الإنفاق الحكومي أي مسايرة السياسة المالية للاتجاهات الدورية. ان البلدان التي لديها مستوى أعلى من الفساد يكون فيها جمع إيرادات ضرائب أقل لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك ناتج عن رشوة موظفين عموميين التي تؤدي إلى الإجحاف وعدم الكفاءة في الإدارة الضريبية, وبالتالي تقليل الإيرادات الحكومية .كما أنها تشكل عائقا رئيسيا أمام ضريبية منصفة وفعالة، وإدارة مخصصة، ووضع الشركات التي لا تنخرط في مثل هذه الممارسات في وضع تنافسي غير مناسب .و تعتبر الحالة التي يكون فيها جميع دافعي الضرائب و موظفي الضرائب غير شريفة ، و التحقيق في تأثير العقوبات ، وخطط الأجور و جداول الضريبة على مستويات الفساد . وأشاروا إلى مفاضلة بين الإنصاف والكفاءة وحاجة مفتشي الضرائب يجب أن يدفع عمولة على تقارير مرتفعة الدخل من أجل تجنب الفساد . في سياق الأنشطة التنظيمية الحكومية ،وفي سياق اخر لوحظ أن الفساد ينشأ كجزء من التخصيص غير الأمثل للأنشطة الحكومية في غياب وجود تكامل ما بين العملاء الاقتصادين والاداريين.

ب.صعف الاستدامة المالية.

وجدت في كثير ان السياسات مالية مسايرة للاتجاهات الدورية تؤدي الى العجز. و في الواقع انه كلما كانت البلدان لا تولد فوائض في فترات الازدهار كما ينبغي، فانها ستضطر من قبل الأسواق لايجاد طريقة او لتعويض من خلال ضخ قيم مالية وخفض العجز من خلال خفض النفقات خلال فترات الركود .ومع ذلك، هناك حدود سياسية وقانونية التي تحدد إمكانية القيام بذلك في مثل هذه الحالات. وبالتالي فإن طابع السياسات المالية مسايرة للاتجاهات الدورية تنتهي بتوليد ما تصل إليه النتائج المالية غير المستدامة على مدى الدورة الاقتصادية كما ثبت أن هذا هو الحل في العديد من البلدان في أوروبا على سبيل المثال ايطاليا واسبانيا قبل المالية للاتحاد الأوروبي كما حدث خلال الازمة المالية لسنة 2008 التي أثرت على الاقتصاد الكلي الرئيسي. وقد كانت التجربة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وكان آخرها في الأرجنتين، الإكوادور وكولومبيا في التسعينات، حيث سياسات مالية توسعية خلال الفترة التي اتبعت فترة الازدهار أثرت عليها وعلى الاقتصاد الكلي في ظل أزمة مالية الذي نتج عنها عمق الركود الاقتصادي .

ج.ضعف العوامل الأساسية للاقتصاد الكلي وتزايد المخاطر على استدامة المالية العامة.

تؤدي زيادة المخصصات المالية لتمويل أنظمة دعم أسعار الغذاء والوقود التي يصعب إصلاحها إلى اختلال خطيرة في المالية العامة والحسابات الجارية لدى البلدان المستوردة للنفط، وهو وضع تفاقم بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وتدهور أسعار الصرف، على الرغم من أن تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية قد يتيح مجالا لالتقاط الأنفاس في الأجل القريب.

د.تدهور القطاعات الاستثمارية الخاصة.

تؤدي تقلبات أسعار البترول إلى تقلبات مماثلة في التدفقات المالية في ميزانية الدولة، و هذا الارتباط للعائدات بقطاع النفط يجعل النفقات العامة عرضة لتقلبات عوامل و متغيرات خارجية ، و بمعنى أخر يبقي النفقات العامة خارج رقابة صانعي السياسات ، كما أن التقلبات الكبيرة و الغير متوقعة في النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى تكاليف اقتصادية كلية هامة ، و تشمل هذه كل من تخصيص الموارد المرافقة لتغيرات الطلب ، و الأسعار النسبية ، و تقلبات سعر الصرف الحقيقي و زيادة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاعات خارج الموارد ، كما أن ا لتقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته و اتخاذ قراراته في المدى الطويل ، و بما ينطوي هذا من أثار سلبية على الاستثمار الخاص و على النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط.

ه.عدم عدالة توزيع المداخيل.

ولدورية السياسة المالية تأثير غير مرغوب فيه على الفقراء ، باعتبار أنهم يملكون رأسمال بشري أقل قدرة على التكيف مع تراجع سوق العمالة ، و يمتلكون أصولا قليلة لا تسمح لهم بالاقتراض للمحافظة على مستوى استهلاكهم عندما تنخفض النفقات العامة ، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في مستوى معيشتهم و تعليمهم إذا لم تتوفر آليات لدعم الفقراء ، حيث بينت دراسة للبنك العالمي أن مستويات الفقر ترتفع بحدة في فترات الانكماش و لا تعود لمستواها الأصلي لا تنخفض في فترات الرواج الاقتصادي .

المحاضرة السادسة :واقع الاقتصاد الجزائري

أولا- لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري:

إن مسيرة الاقتصاد السياسي في الجزائر تبين أنه مر بمراحل أساسية وعرف عدة تطورات، فمباشرة بعد الاستقلال عرف الاقتصاد ما أصطلح على تسميتها **بمرحلة الانتظار** التي تخطي الفترة من 62-66 والتي تميزت بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي والمراد إتباعه، ورغم ذلك كان من نتائجها الإيجابية التمهيد لعملية اتخاذ القرار من خلال عملية التخطيط.

وتلت هذه المرحلة **مرحلة التخطيط** التي تخطي الفترة 67-89 حيث أتبعت الجزائر نموذج التخطيط الاقتصادي معتمدة على سياسة نمو الاقتصادي متجهة إلى الداخل مع التركيز على الصناعة الثقيلة واستعملت المؤسسة العمومية أداة للتخطيط ووسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة التي كانت المنتج و المستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، وتلك هي طبيعة أنظمة التوجه الإداري، معتمدة في ذلك على إيرادات المحروقات التي استفادت من ارتفاع متكرر.

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة مرتبط بقدرات التمويل هذه وكان هذا العامل قد ساعد على تحسين ميزان القوى لجميع البلدان المنتمية لمنظمة opec، زيادة عن العامل الخارجي المتعلق بسهولة الحصول على القروض أو ما يسمى بالمحيط الدولي المتساهل في الحصول على الديون خلال السبعينيات(عبد اللطيف بن اشنهو,1988,ص120).

لقد كان النمو الاقتصادي في بداية الأمر ينظر إليه كما لو كان إنشاء قاعة مادية كثيفة ومتنوعة ومرتبطة بالصناعة التي تؤدي إلى التأثير على الجوانب الاقتصادية الأخرى.

وعلى الرغم من المآخذ التي تحسب على النظام التخطيط المتعلقة بضعف منظومته وغياب الرؤية التنظيمية، وعدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة وعدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتاعبه نشاطها والتي تعتبر حيوية لتفنيد السياسة الكلية للاقتصاد، ومن تم معرفة تطور الأسواق والسلع الاستهلاكية.

إضافة إلى ما لحق بالتخطيط من عوائق تتمثل في نقص قدرات الإنجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتثاقل نظام الاستيراد التابع لدولة، والروح الإتكالية التي خلفها هذا النموذج، كل هذه العوامل إضافة إلى نوعية تكنولوجية المعتمدة رهنت الخطة وأهدافها في الجزائر، ورغم النتائج السلبية والإفرازات ،إلا أن الخطة صادفها بعض النجاح المتعلق بخلق القيمة المضافة وإنشاء مناصب العمل ونسبة الاستثمار على الناتج التي بلغت 45% في أواخر عقد السبعينات، النمو الاقتصادي عرف معدلات قياسية وصلت 6% سنويا بالقيمة الحقيقة مقارنة بـ 3% لمجموع البلدان متوسطة الدخل، زيادة على تحسن الجوانب الاجتماعية والمعيشية الأفراد(حاكمي بوحفص,1999,ص05).

ومع بداية عقد الثمانينات بدأت بعض مساوئ وسلبيات نظام التخطيط في الظهور سوءا على مستوى المؤسسة العمومية أو المزارع التابعة للدولة والتي كانت تشكل مصدر الإنتاج الغير نفطي، حيث أن هذا الإنتاج لم يطرأ عليه أي تحسن رغم ضخامة حجم الاستمارات الحكومية، إضافة إلى أن واردات الأغذية لوحظ عليها أنها أخذة في الارتفاع وبحلول سنة 1986 حدث انخفاض جديد في أسعار النفط كشفت عن ضعف بنيوي واستدعت ضرورة الإصلاح.

ثم **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية** بزعامة المؤسسات الدولية من سنة 1987 إلي سنة 1998 بكل نتائجها المتعلقة بالتحكم في التوازنات المالية وانعكاساتها السلبية علي الجوانب الاجتماعية .

ثم **المرحلة من 1999** إلي يومنا هذا المتسمة باستدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه خارج الميزانية العامة من خلال برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة 2000_2004 ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2006 وهما برنامجين طموحين هدفهما تحقيق ودعم النمو المحقق، والبرامج الخماسية الحالية ،وأخيرا البرنامج الحالي الذي ينتهي 2014 .

إن ما يمكن قوله بالنسبة لهذين المرحلتين أن اعتماد الجزائر على **البترول كمورد وحيد** وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كلها بينت لن البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق(المجلس الوطني الاقتصادي,1998,ص13) ،وهكذا فبعد صدمة البترول لسنة 1986 التي بينت أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة هو اقتصاد قائم على الاستدانة وان الذي كان سائدا في السابق قد أفرز إختلالات كبيرة وضعف بنيوي وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % وشرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

وللإشارة فإن العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني خلال المراحل السابقة ولا تزال حتى ألان يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التبعية للخارج من حيث الغذاء والدواء تكلفة الوردات سنة 2011 بلغت 57 مليار دولار.
2. النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي
3. الاعتماد المطلق على منتج واحد .

والملاحظ أن هذه العوامل ما تزال تطبع الاقتصاد الوطني حتى الآن وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني وتعرضه للأزمات نتيجة تأثره بعوامل خارجية المنشأ ،ومكن تطور الاقتصاد الوطني من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق على الشكل التالي:

- عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 2011 من تحقيق مايلي(2001,IMF):
- تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات.
- تحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5%.
- زيادة احتياطات الصرف التي بلغت حاليا 150 مليار دولار حاليا .

ورغم هذه النتائج الإيجابية إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا و خاصة(فارس جرادي,1996,ص63) :

- ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 10% سنة 2011.
- تدهور القدرة الشرائية.
- ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد.
- ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش خاصة للفئات الشباب .
- انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي.
- انفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية.

- انفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الأخير تبين لنا حاليا أن محاور السياسة الاقتصادية كانت غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة(**القطاع الصناعي والزراعي**)، وهو ما يطرح محدودية الاقتصاد والسياسات المطبقة على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود المبذولة من طرف السلطات العامة وتكاليف ذلك إلا أن الاقتصاد لم يستفد من تحقيق نتائج ايجابية مقارنة بهده التكاليف، وما يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب وتتعلق بأنه اقتصاد أحادي ولم يتمكن من الاستفادة من الوفرة النفطية التي أدي عدم استغلالها إلي انزلاق الاقتصاد تحت ما يسمي **بالعلة الهولندية** .

ثانيا_مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

لا شك في أن توفر النفط أو إي مورد طبيعي أخر في إي بلد نعمة كبيرة ومورد اقتصادي هام (مخزون الجزائر من النفط، 12 مليار برميل ومن الغاز ثامن مخزون في العالم، 80 مليار متر مكعب)،كما أن لقد سجلت احتياطات البترول المتبقية انخفاضا بـ4,7% بين عامي 2001 و2011. أما بالنسبة للغاز، فإن انخفاض الاحتياطات بلغت 5,3% لنفس الفترة. ولقد سجل إنتاج البترول أعلى ذروة له عام 2006 ليبدأ في الانخفاض المستمر إلى مستوى 17% بين عامي 2006 و2010. أما ذروة الإنتاج في الغاز، فقد كانت عام, 2004 متبوعة بانخفاض بلغ نسبة 8% بين 2004 و2010.وفي مقابل هذا سجل الاستهلاك المحلي للبترول ارتفاعا بلغ 77% بين 2001 و2011. أما الغاز فقد بلغت نسبة الارتفاع في استهلاكه 5, 36% لنفس الفترة.

كما أن الموارد إذا لم تستخرج (وكان ذلك أفضل من استخرجها) تبقي ولا تختفي، ولذلك فليس من الحكمة في شئ استخراجها بأسرع مما يمكن إذا لم تستطيع السلطات العامة للبلد استخدام هذه إيراداتها بشكل أفضل ، فعدم استخراجها سيزيد من قيمتها مع ندرة الموارد وارتفاع الأسعار،كما أن عدم استخدامها بشكل جيد ينقص من ثروة البلد (علي اعتبار أنها موارد غير متجددة) إلا إذا استثمرت في بعث ديناميكية ونمو القطاعات الرئيسية أو تحويلها إلي رأسمال مادي أو طبيعي ، لكن قد يرتبط ارتفاع سعر هذا المورد الأولي بظهور الكثير من المشاكل الاقتصادية ، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية باصطلاح **العضال أو الداء أو المرض** الهولندي .

وهو حالة التراخي والكسل التي تصيب الاقتصاد كما حدث لهولندا في النصف الأول من القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط **في بحر الشمال** وتزامن ذلك مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي ،ومظاهر البذخ وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل ، وتوجيه الاستثمارات والعائدات النفطية إلي قطاع الخدمات وإهمال القطاع الإنتاجي ، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية وتراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية وركودها(Philip Hiroshi Ueno,2010, p3) .

وقد اظهرت **دراسات عديدة** (Giacomo Luciani1987) الأثر السلبي للوفرة النفطية ومسؤوليتها عن عرقلة النمو في المدى الطويل ، وانبثت التجربة حالات عديدة كان لاكتشاف مناجم واستغلال مواردها كسلع للتصدير اثر سلبي علي تطور قدرتها علي الإنتاج وتصدير سلع أخري غير منجميه ،لان إيرادات تصدير سلع القطاع ألمنجمي أمنت موارد بهدف التمويل من مصدر خارجي وأحدثت قدرة علي الإنفاق الداخلي وادي ذلك إلي رفع الأسعار خاصة أسعار السلع غير القابلة للتداول مقارنة بأسعار السلع القابلة للتداول لأنها لا تتعرض للمنافسة ،وتحسين سعر العملة الاسمي ،إن هذا الارتفاع تتضرر منه القطاعات الإنتاجية المعنية بالتصدير(تيري لاين كارل,2007,ص25) ،وبالتالي تسجل تراجع مما يشكل ضعف نمو القطاعات الرئيسية ،ولذلك عندما يتعرض إي بلد لمثل هذا التطور يقال عنه انه مصاب بالعلة الهولندية أو المرض الهولندي .

ويرجع الفضل في تقديم نموذج تفسيري للمرض الهولندي إلي كل من (w.m.corden, j.p. nery ،1982) حيث افترضا وجود اقتصاد مفتوح صغير مكون ثلاث قطاعات رئيسية وهي (Corden et Neary, 1982,ص828) :

- **قطاع منتعش** : وهو قطاع الموارد الأولية (البترول ، الغاز، المناجم ,,,الخ) ويعرف صادرات هذا القطاع توسعا كبيرا ، بسبب التطورات التكنولوجية المؤدية إلي زيادة في الإنتاج وتقليص التكاليف ، آو بسبب العائدات الكبيرة التي تعود علي الاقتصاد من صادرات القطاع وارتفاع أسعار هذه المواد بسبب ارتفاع الطلب العالمي عليها.
- **قطاع متأخر** : ويتمثل في قطاع الفلاحي وقطاع المتوجات الصناعية المحلية وبعبارة آخري قطاع السلع المصدرة خارج الموارد الأولية .
- **قطاع السلع غير القابلة للتجارة** :قطاع السلع غير المعدة للتبادل الخارجي (قطاع الخدمات ، البناء ، النقل ,,,الخ) ، وكان هدف هذا النموذج التفسيري هو معرفة تأثير القطاع المنتعش علي سلع التبادل التجاري مؤكدا علي أن توسع هذا القطاع يحدث اثرين يتعلق الأول بأثر حركة الموارد(p3,2005,Terry Mokinley) ، حيث أن تطور قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلي زيادة الإنتاجية الحدية للعمل ومن ثم زيادة إنتاج القطاع ، مما يؤدي إلي انتقال عناصر الإنتاج (العمل) من بقية القطاعات إلي القطاع المنتعش ، أما الأثر الثاني فهو اثر النفقات إن انتعاش قطاع الموارد الأولية يؤدي إلي ارتفاع عائدات الدولة ومن ثم ارتفاع دخل القطاع العائلي يصاحبه زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والقطاع الخاص والعائلي ، مما يؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع والخدمات والأيدي العاملة ينتج عنه زيادة في أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتجارة بدرجة اكبر من ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة محدثا زيادة وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي تأثر علي الصادرات المحلية(Pabla a. Acosta, 2007, p2).

ويمكن القول أن أسباب المرض الهولندي تتلخص بعضها فيما يأتي (p2,2011, ADRIAN BOOS):

- الاكتشاف المفاجئ آو الاعتماد علي مورد أولي واحد.
- ارتفاع أسعار صادرات المنتج الرئيسي في الأسواق العالمية .
- ازدهار قطاع الأولي بسب التطورات التكنولوجية المفاجئة .
- تدفق المساعدات الخارجية.
- فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.
- تحالف الساسة والسلطة .
- ضعف المبادرة من طرف أفراد المجتمع وانتشار روح الاعتماد علي الدولة

ثالثا-بوادر العلة الهولندية في الجزائر :

هناك ثلاث أعراض أساسية للمرض الهولندي يمكن تتبعها في حالة الدراسة ، وان هذه الأعراض تظهر من خلال العلاقة من خلال استغلال الموارد الطبيعية (النفط والغاز) في حالة الجزائر والضعف الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الرئيسية خاصة القطاع الصناعي حيث ان الزيادة في الدخل الناتج عن هذه الموارد يعمل علي تعطيل الصناعة عن طريق رفع قيمة العملة المحلية مما يجعل القطاع اقل تنافسية في التجارة الدولية وتتعلق هذه الأعراض بما يلي :

أ- **مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية:**

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمو مند الإصلاحات الاقتصادية إلا أن القطاعات الرئيسة عرفت بعض الانكماش ، فالزراعة تساهم ب**11**% في الناتج المحلي ، وتوظف **25**% من السكان النشطون، وتساهم الصناعة ب**9**% ، وتوظف **15**% من السكان الناشطون، والشكل الأتي يوضح مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج في الجزائر ويبين هيمنة القطاع النفطي وهو ضمن القطاع الصناعي علي القطاعات الأخرى .

وتعود سيطرة قطاع المحرقات إلى الدور الكبير الذم تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية الاقتصاد الوطني و الاهتمام الكبير للسلطات العمومية منذ الاستقلال أما ضآلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية واقل مخاطر كالتجارة أما بالنسبة للارتفاع المتواصل والملحوظ في قيم مساهمة قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية فيرجع بالأساس الى إستراتيجية التجديد الفلاحي التي شرعت فيها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة والى البرامج السكنية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية.

ب- مؤشر القطاع الأولي الوحيد :

انطلاقا من مظاهر العلة الهولندية المتعلقة الاعتماد علي مورد أولي واحد وضعف القطاعات الرئيسية ونظرا لان النفط يلعب دورا هاما في الجزائر ، فهو مورد رئيس للخزينة ،وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ،إضافة إلي انه العامل الوحيد حاليا الذي تعتمد عليه السلطات لتقليل التوترات الاجتماعية ، والعنصر الذي لا غني عنه في حل مجمل اكر هات وتناقضات الاقتصاد الجزائري ، حيث يؤمن القطاع النفطي المصدر الوحيد للجزائر **52**%من دخل الميزانية ، و**25**% من الناتج ، و**97**% من إيرادات الصادرات ، وانطلاقا من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط علي القطاعات الاقتصادية في حالة الجزائر(الجزائر تنتج 15 مليون برميل يوميا) ، رغم الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وأثرها علي عودة النمو ، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من الناحية الهيكلية ويعطينا القناعة بالقول ان الطفرة النفطية هي المسؤولة عن عرقلة النمو الاقتصادي طويل الأجل ، وحولت النمو إلى وهم ، وبالتالي فان اعتماد الجزائر المفرط علي إيرادات النفط في تمويل الميزانية يعتبر أمر في غاية الخطورة ويوقع البلد في طائلة ما يسمي بالمرض الهولندي (دربال عبد القادر,دقيش مختار,2015,ص116). عكس ما هو عليه الحال في حالة المغرب وتونس ، ويتجلى ذلك في طغيان النفط علي هيكل الصادرات (**97**%) من إجمالي الصادرات وهو ما يوضح إن القطاع الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37%، وفي المقابل الضعف والقصور الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات. حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي أهم صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي.

ج- ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي:

لقد نتج عن إصابة الاقتصاد الجزائري بظاهرة المرض الهولندي دخوله في حلقة أين يتم تراجع الصادرات التقليدية من صادرات خارج المحروقات ونقص عوائدها بسب فقدانها القدرة علي المنافسة بسب ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مما ينعكس في زيادة تكلفة الإنتاج .

وتؤدي كل هده الآثار إلي عزوف المستثمرين علي الاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع غير النفطي بسب تراجع العائد المنتظر مقوما بالعملة الأجنبية وللارتفاع تكلفة الإنتاج داخل الجزائر ، مما يسمح بخروج العملات الأجنبية من خلال التحويلات للخارج خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية ، وتزايد البطالة بسب تغير هيكل الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد قائم علي الزراعة والصناعة التي كانت إلي وقت قريب تستوعب أعداد

كبيرة من العمال خاصة في ظل التخطيط المركزي إلي اقتصاد نفطي خدمي قليل الاستيعاب وليس له قدرة علي خلق مناصب العمل في الوقت الذي يتزايد فيه العاملين الجدد بسرعة كبيرة (300 الى 350 ألف عامل سنويا)، وقد انعكس كل ذلك في تدهور الجوانب الاجتماعية وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور وضعف القدرة الشرائية ، وبهذا يتأثر الاقتصاد الجزائري ككل بهده الظاهرة بسب تراجع الصادرات وقلة الاستثمار وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي لا يستطيع تقليص البطالة ولاحتواء الفقر زيادة علي كون النمو المحقق في إطار القطاع العمومي ومستفيد من الطفرات النفطية عكس الحال في حالة المغرب وتونس وهو ما يتطلب ضرورة توفير إدارة موارد النفط لأهداف التنمية .

ولذلك يبقي الاقتصاد يتأرجح بين كونه اقتصاد ريعي واقتصاد صاعد الذي يعتبر الركن الرئيسي في بناء اقتصاد سوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا أي بناء اقتصاد سوق خارج ريع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والربيعية

إن هذه المظاهر الثلاثة هي المسولة عن ظهور الداء الهولندي، وتشير إلي وجوده في إي بلد تتعرض قطاعاته الرئيسية للضعف، ويرتفع سعر الصرف الحقيقي فيه، إضافة إلي هيمنة المورد الأولي علي القطاعات الأخرى,

وهذا راجع الى تقليص فاتورة الصادرات من المحروقات وضعف و محدودية القاعدة التصديرية المتنوعة ,كذلك لجوء الدولة الى تخفيض قيمة الدينار وهذا ما يوضح اثر الاعتماد على مورد واحد من خلال الأثر السلبي والمتمثل في الارتفاع المستمر لسعر الصرف.

رابعا -آفاق المستقبل:

من خلال ما تم ذكره تكمن أفاق الاقتصاد الوطني في ضرورة استغلال طاقة الإنتاج وتقليص الإسراف في هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي و تثمين قطاع الموارد الطبيعية وبالأخص المحروقات,ورغم القصور الذي يشهده الاقتصاد الجزائري إلا أنه يملك إمكانيات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا مكاسب خاصة وأن فترة الحالية أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية ، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

- البطالة والمديونية التي كانتا في السابق عائق أصبحتا الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني.
-ارتفاع احتياطات الصرف.
- تدعيم البنية التحتية للاقتصاد الوطني .
- تدعيم التوازنات
- التسديد المسبق للديون
- إقراض المؤسسات المالية الدولية

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية، وينبغي أن ستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية وتتطلع إلي تثمين المحروقات المورد الرئيسي للجزائر واستغلال الوفرة المالية الناتجة عنه في تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة الصناعة والزراعة بما يمكن الجزائر من تجاوز اعرض المرض الهولندي التي حولت النتائج المحققة إلي وهم .

وينبغي الإشارة في الأخير إلي ضرورة استغلال موارد النفط بطريقة أفضل مما هي ألان وخاصة في القطاع المنتج ،خاصة وان النتائج الاقتصادية الحالية علي أهميتها تبقي ضعيفة طالما أنها لا ترتكز علي نمو اقتصادي ذاتي

وإنها نتيجة للاستثمار العمومي الناتج بدوره من الطفرة النفطية ، وان التطلع ألي نمو اقتصادي حقيقي يعتمد علي القيام بوظائف أساسية تتعلق بالتراكم الرأسمالي والمادي والبشري ، والتوزيع المكافئ للموارد وتبني التكنولوجيا .

ولتحقيق نتائج ايجابية أكثر مما تحقق حاليا والخروج من طائلة العلة الهولندية ينبغي تنويع الأنشطة الاقتصادية ، والعمل علي الخروج من دائرة الاقتصاد ألريعي ، وضرورة التركيز علي الصناعة التحويلية المولدة لفرص العمل ،وتوجيه الموارد الاقتصادية نحوا لقطاع المنتج ، إضافة إلي ترسيخ ثقافة الإنتاج والعمل

المحاضرة السابعة: التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد عملت الجزائر على دعم النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة للمحيط الاقتصادي والمؤسساتي ، وهذا لغرض تفعيل مساهمة القطاعات الأخرى لخلق فرص بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري,وذلك من خلال سياسات تنموية ناتجة عن تطبيق نموذج للتنويع الاقتصادي بمختلف أشكاله، والتي من خلالها يتم تنمية وربط مختلف القنوات بين جميع القطاعات، مما يساهم في فك الارتباط التدريجي بمفهوم الريع الدائم والاعتماد على المصدر الوحيد الخالق للثروة, و هذا راجع إلى الآثار السلبية الناتجة عن تراجع أسعار النفط و واقعها على الاقتصاد الوطني، حيث هذا الأخير يعتمد بالدرجة الأولى على مبيعات قطاع المحروقات في أسواق الطاقة العالمية في تمويل خزينة الدولة ، ولغرض تفادي وقوع تراجع في نشاط اقتصاد الجزائر وجب على الحكومة إعادة تسطير برامج تنموية مستدامة وانتهاج إستراتيجية التنويع الاقتصادي .

أولا: مفاهيم حول التنويع الاقتصادي.

التنويع الاقتصادي عبارة عن عملية ممنهجة لتنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية،وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدماتية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يفك الاقتصاد تدريجيا من مخاطر الاعتماد الكلي على مورد واحد رئيسي(مورد زراعي كان أو مورد إستخراجي), كما يعني كذلك عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يساهم في تحقيق تراكم القدرات المعرفية التي تكون قادرة على توليد موارد متجددة ، تجعل من الإنتاج المحلي يبلغ سيطرته التامة على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتابعة لتنويع الصادرات ، كما يعد التنويع من الأولويات التي تعمل على وضع حد للتخلف الاقتصادي والتبعية المفرطة والاعتماد الشبه التام على الموارد الخارجية.

كذلك التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج معين حيث تم الإشارة إلى التنويع "عدم وضع البيض في سلة واحدة".

فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تقلبات تلك المصادر.

كما هناك تصور أخر يشمل أهم خصائص وأبعاد التنويع الاقتصادي,حيث أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تضمن خروج الاقتصاد من حالة الانكماش في مصادر الدخل, وتخفيض الاعتماد على مورد أو قطاع معين أو سلعة وحيدة في الحصول على إيرادات، وذلك بإعداد قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات والحاجيات الأساسية للمجتمع وفي المقابل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

ومن خلال ما تم ذكره حول مفهوم التنويع الاقتصادي يمكن تحديد أهم الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي :

√ضمان استمرار وتحسين وتيرة التنمية بمختلف أشكالها من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة وتشجيع الاستثمار فيها والتي تعد كأرضية لتنويع مصادر للدخل وللنقد الأجنبي لغرض تمويل الموازنات العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

√المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مواجهة التقلبات في أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.

√زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد المفرط على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، كذلك توفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

√إعطاء فرصة للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة ،و قد يكون الهدف من التنويع الاقتصادي على المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية أما على المدى الطويل فهو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

ثانيا: الإطار النظري لأثر الارتباط بمصدر واحد (النفط).

كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية.والمتمثلة في : بطء النمو الاقتصادي ، وضعف التنوع الاقتصادي ، وتراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة ، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي ، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب. وقد استعمل مفهوم لعنة الموارد لأول مرة في أطروحة قدمها الاقتصادي ***richard auty(1993)*** وذلك بغرض وصف الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي لم تكن قادرة على استخدام تلك الثروات للرقي باقتصادياته.

وقد لوحظ أن بعض الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، أو الرواسب المعدنية الثمينة الأخرى التي لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وخير مثال على ذلك العديد من البلدان الأفريقية مثل أنغولا، ونيجيريا، والسودان، والكونغو الغنية بالنفط والماس، أو المعادن الأخرى، ما تزال حتى الآن من بين الدول منخفضة الدخل الفردي وتدني نوعية الحياة. وفي الوقت نفسه فإن اقتصاديات شرق آسيا واليابان، كوريا وتايوان

وسنغافورة حققت معدلات نمو اقتصادي معتبرة على الرغم من كونها جزر صخرية (أو أشباه الجزر) وذلك مقارنة مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

وقد قدم ***collier (2009)*** بحث حول كيف يمكن أن تؤثر الموارد الطبيعية على الأداء اقتصادي لدول ذات أنظمة سياسية مختلفة, حيث توصل إلى أن هناك انخفاض مستوى الإيرادات الطبيعية في الأنظمة الاستبدادية مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي .وفي العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات النظم الديمقراطية يكون لها نصيب أعلى من المستوى السابق للنظم الاستبدادية, وهذا ما يدل على أن هناك علاقة عكسية ما بين نوع الأنظمة وتوزيع ثروات الموارد الطبيعية وهنا يمكن القول أن لعنة الموارد قد اتخذت بعدا سياسيا أكثر مما هو اقتصادي.

ثالثا: حقيقة الاقتصاد الجزائري و وأليات ادرة العقبات التي تواجهه.

أكدت اغلب الدراسات حول التجارب العربية في مجال التنمية الاقتصادية أنها تميزت بإهمال التحديات الاقتصادية و وسائل و سياسات مواجهتها لغاية حدوث الأزمات و التغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها وهذا راجع إلى المساهمة الكبيرة للدخل الريعي (عوائد النفط,المساعدات والهبات الخارجية,ومساعدات الدول النفطية) و هو ما ساعد على ترك اثأر سلبية في تكوين الخبرات التي يمكن تكون حل للأزمات و وسيلة من وسائل الإدارة الاقتصادية السليمة، وكما تباينت أثار أزمة 2007 على الاقتصاد العالمي ففي سنة 2009 دخل هذا في مرحلة الركود مما انعكس على الاقتصاديات العربية سلبيًا وذلك حسب مدى انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي ، وقد كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2008 وبداية العام 2009 دوراً أساسيًا في انخفاض قيمة الصادرات النفطية والذي ترافق أيضاً مع انخفاض كميات الإنتاج تماشياً مع قرارات الأوبك وهذا ما أدى إلى تدهور معدلات النمو في أغلب الدول العربية وخاصة النفطية منها وقد ترافق هذا الانخفاض في معدلات النمو مع انخفاض في معدلات التضخم في عام 2009 إلى 3.6% مقابل 10.5% في عام 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية والتي قدرت بحوالي % 31 وكذلك أسعار السلع الغذائية بحوالي 15% ومنتجات الطاقة بحوالي35% .

إما فيما يخص مؤشر التنوع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر **هيرشمان هيرفندل** حيث هذا المؤشر يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع ,ويأتي هذا المؤشر على الصيغة الرياضية التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث :

Xi : صادرات السلعة i.

X : إجمالي الصادرات.

N: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

لذا اوجب على الجزائر الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وذلك بالعمل على ما يلي:

1- ضرورة تنويع الاقتصاد: وذلك من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي, وفي المقابل تحقيق أهداف أخرى متمثلة في تقليص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية ,كذلك تقليص نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية من مجمل الإيرادات العامة وهذا هو الأهم والذي لم تستطيع الجزائر الوصول إليه, زيادة على ذلك إن هدف التنويع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغيرات هيكلية لدى دور الدولة في توجيه الاقتصاد وكذلك توجيه العوائد النفطية إلى مختلف القطاعات الأخرى لغرض خلق تكافؤ ما بين القطاعات.

2- حوكمة الإدارة: حيث يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي استشرت فيها آليات الفساد, وأصبحت تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته ,هذا الأخير يحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى الى توسع شبكات السوق الموازي وتنامي الثروات التي تتحرك دون رقابة وبالتالي كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الادارة وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صنع القوانين والقرارات الاقتصادية وهذا ما يستدعي:

√تحديث الادارة الجنائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية.

√ التحكم أكثر في مسارات النشاط التجاري والاقتصادي من خلال وسائل كفيلة لضمان الوصول الى المعلومة الاقتصادية.

√التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والادارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي.

3- بناء اقتصاد قائم على المعرفة: أكدت الدراسات الحديثة ان معظم الدول التي هي في طريق التقدم تعتمد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي ,لكن في الجزائر يبقى البحث العلمي محصور في نسبة وان لم نقل منعدمة فهي لا تتعدى 2% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة التي يساهم فيها إنتاج البحث العلمي بأكثر من 10% في الناتج المحلي الإجمالي .وبالتالي صناعة اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب الاستثمارات الضخمة في التعليم العالي، حيث يجب أن يوفر النظام التعليمي الكوادر، والمهندسين والفنيين المؤهلين، ومن أهم الأولويات العاجلة في المجال الاجتماعي والمتعلقة بمجال المعرفة، خلق فرص عمل جديدة للشباب بشكل خاص وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاجتماعي، وتدريب العمالة وفقا لمتطلبات سوق العمل، وتحسين خدمات الدعم من أجل بناء الشركات تكون ضمن مسار التنويع الاقتصادي.

ولتحقيق البدائل التنموية المتاحة في الجزائر اوجب عليها وضع أهداف مستقبلية التي تعتمد في مكوناتها على عنصرين أساسين الموارد الطبيعية والبشرية، وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى:

√ **تثمين استغلال الموارد الطبيعية :** باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ،كما أكدت الكثير من الدراسات أن النفط قد بلغ ذروته من حيث الاستهلاك ونضوبه بات قريبا, هذا الأخير له تأثير مباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة والتي ستؤدي بالضرورة إلى خلق أثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات، زراعة... الخ)، وتعتبر إعادة توزيع الثروات الطبيعية وترشيد استهلاكها في الجزائر من بين الأساسيات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ,وبالتالي الوفرة في هذه الموارد تعد الحجر الأساسي لبداية التحول إلى مختلف القطاعات الأخرى خارج قطاع الموارد الطبيعية , وفي هذا المجال سعت الجزائر للبحث عب البدائل التنموية المتاحة للتأقلم مع التحديات التي تواجهها وذلك عن طريق تجسيد و تفعيل عدة برامج تنموية تحت مفهوم التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد عهد

النفط, والهدف المنشود من هذه الإستراتيجية المنتهجة هو محاولة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وفك الارتباط شبه تام على مصدر وحيد للدخل وهذا لغرض أساسي وهو حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات التي يمكن أن تصيب قطاع الموارد الطبيعية وبالأخص قطاع المحروقات.

√**تطوير وتنمية الموارد البشرية** :حيث من بين أهم المحددات الإستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطنها هو تكوين وتأهيل الرأسمال البشري ، ومن هذا المنطلق لزم على الحكومة الجزائرية إعطاء العنصر البشري أولوية وهذا من خلال مايلي:

- توفير مراكز تدريب متخصصة بهدف توفير العمالة الماهرة القادرة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالمؤسسات الأجنبية. التركيز على تنمية القدرات البحثية والإبداعية.
- العمل على تطوير السياسات التعليمية والتكوينية وتسطير أهداف ومناهج على النحو الذي يساهم في ترقية أداء الموارد البشرية، خصوصا إذا علمنا أن نظام التعليم والتكوين في الجزائر يتصف بالروح التقليدية وابتعاده عن متطلبات العصر حيث أصبح من اولوياته الاهتمام الكبير بالجوانب النظرية على حساب الجوانب التطبيقية.
- رفع وزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث.

وهذا في إطار تطبيق أهدافها لاستجابة للمتطلبات السوق الجزائرية,كما قامت بوضع إطار قانوني لتنظيم وتدعيم المشاريع التنموية الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي.

المحاضرة الثامنة: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي

تواجه جميع دول العالم خطر سعر المورد الطبيعي خصوصا النفط حيث هذا الأخير يعد من بين المصادر الرئيسية لتمويل التنمية في العديد من الدول النامية،كما يشكل المصدر الوحيد للبعض منها،غير أن الوضعية أصبحت غير ملائمة بالنسبة للدول المصدرة، وقد يترتب عن هذا الاعتماد الشبه الكلي العديد من المخاطر والإشكاليات في التنمية لديها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة وان التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة و مثيرة للقلق على المستوى العالمي، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد، فهناك بعض هذه البلدان من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى كإندونيسيا مثلا التي تعتمد على النفط و بتسوانا الغنية بالماس.

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول المصدرة لهذه الطاقة عانت التابعيات السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية على تمويل تنميتها، وهذا رغم الاحتياطات المالية المدخرة في إطار صندوق تنظيم الإيرادات الذي ضمن لها هامش مناورة على المدى الزمني القصير و المتوسط، لكنه أصبح من الصعب حمايتها من انهيار موارد الميزانية التي أدت إلى انخفاض مستويات الاستثمار في العديد من القطاعات، وعدم إمكانية تسخير الموارد الضرورية لتمويل تنميتها على المدى المتوسط والطويل، ولذلك تسعى هذه الدول للبحث من مصادر للدخل متجددة لمواجهة مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار هذه الموارد.

أولا: نظرة عن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يعرف النمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ،أو الدخل أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI) ،(و الذي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ويتمثل النمو الاقتصادي لأي دولة في التقدم التقني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأسمال،الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا،حيث إن المهم هو ليس توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة لكن الأهم هو حسن استخدامها والاستفادة من وفرات الحجم الكبير.

اما بالنسبة لمفهوم التنمية الاقتصادية وجب الوقوف اولا على مفهوم التنمية فحسب **(amartya sen)** فإن التنمية يمكن النظر إليها على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس و التي تعتبر من أهم التطورات النظرية الحقيقية في الفكر التنموي، فبالإضافة إلى المقاربات الضيقة التي تركز على حريات الإنسان كنمو الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة مستوى دخل الفرد أو التصنيع أو التحديث، فالحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة و التعليم و الحقوق السياسية و المدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة و مساءلة الحكام، و بالتالي فالتنمية تتطلب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر و انعدام الفرص الاقتصادية و الحرمان الاجتماعي و إهمال الخدمات العامة و مظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة . ولقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس و الفترات الزمنية و باختلاف وجهات النظر، فهناك عدة مفاهيم للتنمية الاقتصادية:

√ الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة و التي ينتظر إنشاؤها.

√الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الصافي و ما يتبعها من تغيرات هيكلية في الإنتاج و توزيع عادل للثروة الوطنية و زيادة الإشباع المستمر كما و كيفا لحاجات السكان الاجتماعية و الاقتصادية,و حسب **(shumpeter)** فالتنمية هي تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة، أما التنمية حسب **(kindelberger)** فهي عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني و خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة، فهي تعني تغييرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادي.

فالتنمية الاقتصادية يمكن تعريفها على أنها: عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي و الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور و في الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد و الإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد و ضمان حقه في المشاركة، وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل.

ثانيا: سياسات التنويع الاقتصادي التي من شأنها أن ترفع معدلات النمو الاقتصادي.

أظهرت دراسات (Brainard and Cooper 1968) و (Kemp and Liviatan1973) أن التخصص الاقتصادي مع التقليل من التنويع يكون الاقتصاد معرض إلى مخاطر التقلبات. وقد وجدت هذه الفرضية الأخيرة دعما واسع النطاق من خلال

الاختبارات التجريبية لعدة عقود الماضية والتي تبين أن مستوى التطور في تنويع صادرات البلاد يتوقع نموها،كذلك وجد كل من Lederman and) (Maloney2007 أن تركيز الصادرات يعرقل النمو الاقتصادي و الذي يدل على أن تنويع الصادرات يؤدي إلى نمو أعلى (Hesse 2008) والتنويع الاقتصادي هو واحد من الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية (Gelb2010)،وبالتالي التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الزراعية والصناعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم وصحيح يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع،ومن جهة أخرى ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج ،والتنويع يمكن أن يشار فيها إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.كما هناك دليل قاطع لحجة التنويع يمكن أن يكون وسيلة لضمان ضد الصدمات الاقتصادية الكلية الرئيسية الناتجة عن التقلبات التي تضرب البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على نطاق ضيق من الصادرات. وتشمل سياسات التنويع الاقتصادي التي يجب إتباعها تتمثل فيما يلي:

√العمل على تطوير قطاع الصناعات التحويلية و ضمان الاحتياجات من المواد الأولية المحلية.

√تطوير القطاع الزراعي في إطار ما يمتلكه من ثروة حيوانية ونباتية.

√تطوير قطاع الخدمات العامة.

√ تقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعات النفطية، وخوصصة بعض الصناعات والمنشات الإنتاجية والخدمية

√تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي.

أما بالنسبة للجزائر، من بين السياسات التي يمكن إن تساهم تحقيق التنمية المرجوة للاقتصاد الوطني و ذلك من خلال عدة قنوات رئيسية منها:

√المساهمة في تنويع مصادر الدخل و ذلك من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات بالإضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت، المساهمة في خلق فرص الشغل للمواطنين.

√خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة و المتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية و ذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و تعبئة و توظيف المدخرات الوطنية و دعم القيمة المضافة و زيادة حجم الاستثمارات المحلية، فالصناعات الصغيرة و المتوسطة تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية و بالتالي زيادة الصادرات و خفض الواردات و الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري و زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ومن بين الخطوات التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة يمكن ذكر ما يلي:

√ تحديد المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (المشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة).

√التخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين مختلف القطاعات (تحديد التوجهات الحكومية).

√خلق سياسة زراعية في المدى القصير والمتوسط والطويل وتحديد الأصناف الإنتاجية الضرورية لتقليص التبعية الغذائية، وهذا بمعاونة المستثمر الخاص.

√تشجيع الاستثمار العام والخاص، وذلك من خلال خلق سياسة مالية، نقدية وتجارية عامة ملائمة كشروط الاقتراض، و معدل الفائدة).

√تكوين رأس المال والادخار والحد من التضخم (التمويل بالعجز) لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعا : تجارب دولية في التنمية خارج قطاع الموارد الطبيعية (التنويع الاقتصادي).

يتجلى الهدف من طرح التجارب الدولية في مجال التنمية خارج قطاع الموارد الطبيعية وبالأخص النفط لإمكانية الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية لتنمية الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات, بحيث تأخذ في حسبانها ايجابيات تجارب تلك الدول مع تجنب سلبياتها, كما ان تزايد اهتمام الاقتصاديين بتشجيع الصادرات وتنويعها و تركيز الجهود في بحث العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وفي هذا الصدد نستعرض بعض التجارب الدولية التي انتهجت سياسة تنموية ناجحة لغرض تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

أولا :تجربة النرويج.

تعتبر النرويج إحدى أكثر الدول الأوروبية استقرارا من الناحية السياسية والمالية كما تتمتع بأعلى مستويات المعيشة في العالم , وأصبح النفط لا يشكل سوى 26% من إيرادات تلك الدولة حيث قامت باستثمار العائدات النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار و ما جنبها نقمة الموارد وذلك من خلال إنشاء صندوق التقاعد النرويجي الذي توجه إليه الإيرادات النفطية. وعند دراسة نموذج النرويج نجد أنها فصلت بين ريع النفط وميزانية الدولة ورغم الهزات التضخمية التي عانت منها النرويج بعد عام 1975 ، فإن سياستها التدرجية في التوسع بالإنتاج والتصدير من جهة والفصل بين موازنة الدولة والريع النفطي، وقوة المؤسسات الراسخة في التجربة الديمقراطية من جهة أخرى،مما جنب النرويج مآسي الدولة الريعية .ففي عام 1990 تم تأسيس صندوق النفط بموجب قانون خاص .ويدار وفق المبادئ الآتية :

- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- لا يسمح للحكومة سحب أي أموال من الصندوق تزيد عن النقص في موازنة الدولة غير النفطية.
- يجب ان لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد عن4% من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق. وقد التزمت الحكومة به ،أما المتبقي من تلك الثروة فإنها تعد ملكا للأجيال القادمة ،فالقاعدة هنا مفادها ان الثروة ملك للمجتمع الحالي ولأبنائه في المستقبل, وفي مجال السياسة المالية فان الحكومة تعتمد سياسة ذات اتجاهين ،الأول هو تحديد الإنفاق الحكومي وضبط معدلات البطالة والاتجاه الثاني هو تخفيض التضخم.

وفي مجال السياسة المالية فان الحكومة تعتمد سياسة ذات اتجاهين ،الأول هو تحديد الإنفاق الحكومي وضبط معدلات البطالة والاتجاه الثاني هو لجم التضخم ،فقد اقترحت الحكومة في جانفي 2009 تعديلات على الميزانية المالية لعام 2009،والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية ،مع اتخاذ تدابير لتعزيز النمو والعمالة وتخفيض العجز في الناتج المحلي الإجمالي

والذي ارتفع الى 3% بحسب تقديرات وزارة المالية وقد حصلت موافقة البرلمان على تلك التعديلات في شهر شباط من السنة نفسها.

و كما جرى اعتماد تدابير مالية ونقدية لمواجهة تلك الأزمة ،ولابد من الإشارة الى ان التوسع في استخدام عائدات النفط قد جعل من ميزانية عام 2009 الأكبر منذ 30 عاما وذلك من اجل التصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض معدلات النمو من 6 % عام 2008 الى 0,8 % عام 2009 . كما ان نسبة العجز في ميزانية السنة المالية كانت بحدود 118 مليار كرونة أما صافي التدفقات النقدية من النفط فقد بلغ نحو 261 مليار كرونة ، وترتكز السياسة النقدية على قانون 29 مارس 2001 الذي ينص على وجود نظام مرن لاستهداف التضخم ،أما السياسة النقدية على المدى الطويل فأنها تركز على الموازنة بين الحاجة الى معدلات تضخم منخفضة ومستقرة من اجل الحفاظ على النمو الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم وعدم السماح بانفلاته لما له من تأثير على مستقبل الإنتاج والعمالة.

وكما كان هناك تعليمات أخرى وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق منها تحقيق اعلي ربح ممكن مع اقل مجازفة وعلى الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء الى حقوق الإنسان و الى البيئة والصندوق مخول الى استثمار أمواله خارج النرويج وذلك لعدة اعتبارات منها:

- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينهما من حيث الأهداف والوظائف.
- تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي المتمثلة أساسا في: ارتفاع أسعار صعر صرف العملة المحلية,انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن, توجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي.
- تحقيق اكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحفظة المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية.
- الاستثمار في الأصول المالية يمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية في اقل مدة زمنية ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول الى سيولة نقدية.

ثانيا : التجربة الماليزية.

تتمتع ماليزيا بمعدل نمو مرتفع و معدل تضخم منخفض ، فقد حقق الاقتصاد الماليزي نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقداره 9 %سنويا خلال الفترة من 1987 إلى عام 1993، كما حققت الصادرات زيادة سنوية بمقدار متوسط بلغ 17 %خلال نفس الفترة، و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة المحرك الأساسي للنجاح المذهل للنشاط التصديري الذي تحقق حديثا في ماليزيا، حيث عملت ماليزيا على تنويع صادراتها و الاعتماد على التصنيع و تنويع أسواقها التصديرية ، فعملت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح العديد من التحفيزات مثل التخفيضات الضريبية،حيث تقوم ماليزيا بمساندة المصدرين من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها مؤسسات حكومية و خاصة، كما تقوم الحكومة بتيسير التصدير من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بتركيزها على موقع واحد ممثلة في هيئة التنمية الصناعية الماليزية التي تجمع كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة ذات العلاقة بالموافقة على الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى توفرها على مناخ تصديري ملائم في مجال الأعمال و ذلك من خلال:

- توفرها على بنية تحتية متميزة من وسائل نقل و نظام تعليمي ممتاز، و عمالة يافعة و متدربة و متعلمة و أسعارها منافسة.

- حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال سن القوانين الجديدة التي تعمل على ذلك.

- الرقابة على الصرف الأجنبي، حيث تتبع ماليزيا و منذ زمن طويل نظام صرف أجنبي حر و تتمتع الأرباح و رأس المال بحرية التحويل.

- الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، و تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية و القروض الميسرة بكافة أشكالها و أنواعها و خصوصا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وخضوع الشركات و الأفراد لضريبة موحدة تبلغ32 %.

- الرقابة على الأسعار، حيث أن الرقابة السعرية مطبقة على عدد محدود من الأغذية و السلع و المنتجات الصناعية المختارة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي التي تتميز به ماليزيا و التوجه الحكومي الصادق و المخلص لجعل البلد بيئة جذب للمستثمرين.

كما اعتمدت ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها. ويرى البعض أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث **المرض والفقر والجهل**، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث **النمو والتحديث والتصنيع**، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص.كما هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

√أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

√أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

√وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة -الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

ثالثا: تجربة كوريا الجنوبية.

لقد استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق تنمية اقتصادية و اجتماعية كبيرة عن طريق تنمية صادراتها على الرغم من قلة مواردها الطبيعية و زيادة عدد سكانها، فقد جاءت كوريا في المرتبة العاشرة عالميا في عام 2004 تبعا للناتج المحلي الإجمالي، و

احتلت المركز التاسع على مستوى الصادرات، و تحتل المركز الثاني عشر على مستوى العالم بالنسبة لأكبر الدول المصدرة في تجارة السلع بقيمة 253.9 مليار دولار بنسبة 2.8% من إجمالي صادرات دول العالم من السلع، واحتلت المرتبة الخامسة عشرة في عام 2004 في قائمة الدول المصدرة لتجارة الخدمات، و تقوم الصادرات الكورية بالدور الرئيسي في الاقتصاد الكوري حيث تمثل الصادرات ما نسبته 40% من النشاط الاقتصادي الكوري.

و تقود صناعة السيارات الاقتصاد الكوري حيث تمثل نصيبا كبيرا من الصادرات الكورية، و يقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات الكوري بدور كبير في زيادة الصادرات الكورية حيث بلغت قيمة الصادرات المعلوماتية حوالي 75 مليار دولار في 2004، بزيادة بنحو 29.5% عن عام 2003، فالتجربة الكورية تعتبر من أنضج تجارب النمور الآسيوية و يجب على الدول النامية الاقتداء بها للنهوض باقتصادياتها، و تعود أسباب النجاح الكوري إلى أربعة مراحل مرت بها عملية التصنيع و هي:

- التحول من سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير.
- نمو الصناعات الثقيلة و الكيماوية حيث تم العمل على تطوير الصناعات الكيماوية و زيادة مساهمتها في السلع التصديرية.
- التصحيح الهيكلي للقطاع الصناعي، حيث قامت السياسة الاقتصادية الكورية على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن مع إعطاء الأولوية إلى الصناعات الثقيلة و كثيفة رأس المال و تطوير النسيج و صناعة السيارات.
- تطبيق عولمة القطاع الصناعي الكوري استجابة لتحديات العولمة و تطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

خامسا: الدروس المستخلصة من هذه التجارب .

من خلال عرض التجارب الدولية يمكن استخلاص بعض الدروس والتي تعتبر كمنفذ للدول النامية و من أهم الدروس يمكن سردها في ما يلي:

- اعتماد الكثير من الدول على إستراتيجية تشجيع الصادرات أي الاعتماد على الإنتاج من أجل التصدير بدل إستراتيجية إحلال الواردات.
- الدور الحكومي في الاقتصاد من خلال تهيئة العنصر البشري التهيئة المناسبة ليأخذ دوره الفعال في التنمية من خلال التدريب و التكوين و التعليم الضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات و القدرة على المنافسة و تحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية، و الذي يساعد كذلك على تجنب الازدواجية في الجهود و يساعد على محاربة كل أشكال الفساد و التجاوزات الإدارية و ذلك من خلال تفعيل القوانين و الأنظمة لتحقيق المصلحة العامة، و ذلك من خلال تطوير ذاتي و نقدي للقيم و الثقافة المحلية.
- اتجاه العديد من هذه الدول إلى دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى استخدام تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال ضخمة أو تجهيزات ومساحات كبيرة من الأراضي والمباني وقدرتها على استيعاب الكثير من اليد العاملة فهذه المشروعات التصديرية الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو نحو الارتفاع وخلق العديد من فرص العمل. ومثال على ذلك دول جنوب شرق أسيا (كوريا ،تايلاند ،فنزويلا، إندونيسيا...) إلى الاعتماد المتزايد على مثل هذه الصناعات الصغيرة كصناعات مغذية لصناعات أخرى أكبر وأشمل ولذلك فقد استطاعت هذه الدول وفي وقت قصير جدا من أن تجعل تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق والبداية الحقيقية للثورة الصناعية في تلك البلدان ومدخلا مهما لتنمية صادراتها عن طريق امتصاص العمالة الموجودة فيها وتجعل منها قوة حرفية منتجة.

-اعتماد هذه الدول إلى سن العديد من القوانين والإجراءات الدائمة لتلك الصناعات وتطويرها وتفعيلها لدفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالقيام بإنشاء برامج وطنية لتوفير رؤوس الأموال اللازمة من قروض وغيرها وتسهيل الحصول على مختلف المدخلات اللازمة لتلك المشروعات التصديرية الصغيرة والمتوسطة من المواد الخام والسلع الوسطية و غيرها لإنتاج السلع النهائية الموجهة للتصدير في السوق العالمية ومنافسة المنتجات الأجنبية.

اما بالنسبة لحالة الجزائر فقدا قامت بتطبيق عدة برامج للانعاش الاقتصادي منها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي واعادة بعث مسار النمو الاقتصادي،كذلك البرناج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) حيث يهدف هذا البرنامج إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام لغرض توليد الرفاهية الاجتماعية وتنمية البنية التحتية للبلاد.كذلك تطبيق برنامج توطيد النمو (2010-2014) والذي يهدف إلى تحسين التنمية البشرية ،دعم التنمية الصناعية وتوفير مناصب الشغل ،وتطوير الاقتصاد المعرفي. كما قامت بتطبيق مخطط خماسي (2015-2019) والذي يهدف إلى الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الاخضر(الزراعة والمياه واعادة استرجاع النفايات والصناعة والسياحة).

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره من تجارب دولية في مجال التنمية وجب على الجزائر أن توفر مجموعة من الشروط للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي لغرض تعزيز النمو و تقليل تفاوت الدخول لضمان النمو الاقتصادي المستدام، لذا اوجب علها ما يلي:

1- العمل على تنويع الاقتصاد وهدا من خلال الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تنمية صادراتها مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على تنويع القاعدة الانتاجية والبحث عن خيارات بديلة للمحروقات والتي تسهم فعلا في عملية تحقيق التنمية المستدامة، و التنويع في الموارد كالاهتمام بقطاع الموارد غير المتجددة،و النهوض بالقطاع الصناعي و الزراعي.

2- حوكمة الإدارة وذلك عن طريق تحديث الإدارة الجبائية و تدعيم آليات الرقابة الجبائية و الجمركية و التنسيق و تبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي،فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين و القرارات الاقتصادية.

3- تأهيل المؤسسات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات الأسواق الدولية و ذلك باكتساب القدرة على المنافسة في سوق لا تتوفر فيه أساليب الحماية و الدعم وكذلك تطبيق أساليب الإدارة الحديثة ذات فعالية والاهتمام بقطاع البحث و التطوير و الاستثمار في الرأسمال البشري وكذا تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار بديل ومهم من أجل النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة وإدارة المعلومات بشكل جيد وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة.